

## تقرير

«خطيئة الإيجارات»  
في عهدة «الدستوري»

محمد نزال

رمى رئيس الجمهورية بـ«خطيئة» قانون الإيجارات الجديد على المجلس الدستوري، بعدما رمى مجلس النواب القانون إليه لتوقيعه. المجلس الدستوري الذي لم يُشَف بعد من تهشيمه في مسألة «شرعية التمديد لمجلس النواب»، سينظر في دستورية القانون كله وليس فقط في بعض مواده. الكل الآن في انتظار قراره ضمن مهلة الشهر، في ظل شارع يغلي بين المستأجرين والمالكين

قانون الإيجارات الجديد في عهدة المجلس الدستوري رسمياً. العيون الآن على القرار الذي سيتخذه، بعدما غسل النواب أيديهم منه، في ظل احتجاجات شعبية في الشارع من قبل المستأجرين القدامى والمالكين على حد سواء. وصلت إلى المجلس مراجعة (طعن) من رئيس الجمهورية ميشال سليمان في بعض مواد القانون المذكور، أول من أمس، وسُجِّلت في القلم رسمياً. مصادر المجلس ذكرت لـ«الأخبار» أنه، بحسب القانون الخاص، سيكون أمام المجلس مهلة شهر لبت الطعن الوارد إليه، وذلك اعتباراً من تاريخ 2014/5/20 (يوم تسجيله في القلم).

ما هي المواد التي طعن فيها رئيس الجمهورية؟ وهل هي المواد عينها التي يشكو منها المستأجرون أم هي مواد تناسب مطالب المالكين، بمعنى أن إلغائها يرضيهم أكثر؟ رفضت مصادر المجلس تحديد المواد المطعون فيها، وذلك عملاً بمبدأ السرية، لكن اللافت في الموضوع هو ما كشفته المصادر نفسها: «ليس بالضرورة لدى المتابعين أو المنتظرين التوقف كثيراً عند المواد المطعون فيها، لأننا، في المجلس، سوف نعيد قراءة القانون بكل مواده، سواء المطعون فيها أو غير المطعون فيها، وبالتالي لو وجدنا مواد غير دستورية أثناء جردتنا للقانون



سيكون أمام المجلس مهلة شهر لبت الطعن (الأخبار)

## تقرير

## مجلس الوزراء يدرس اقتراحات تقنية: من يدير دفعة الدين العام

والمحلية هي المكون الأساسي للمدين العام، لكن مصرف لبنان أضاف مكوناً إضافياً على هذا الدين خلال السنوات الماضية هو شهادات الإيداع. وبالتالي بات هناك تضارب في المنهجيات بين من يحتسب قيمة هذه الشهادات من ضمن الدين العام وبين من لا يحتسبها، ولكل غاية. فهذه الشهادات يصدرها مصرف لبنان وهو مصرف الدولة اللبنانية، وسندات الخزينة هي السندات التي تصدرها الدولة اللبنانية بواسطة وزارة المال. إذ، من يدير هذه المحفظة التي بلغت قيمتها في نهاية آذار 2014 نحو 32 ألف مليار ليرة ومتوسط فوائدها 8,3%، واللافت أن قيمة محفظة سندات

الدين العام في عام 2008 فتح أبواباً كثيرة للنقاش في هذا الملف؛ فما هي الديون التي تحتسب ضمن الدين العام؟ من يدير دفعة الدين العام؟ ماذا تقترح الهيئة على مجلس الوزراء؟ تقول مصادر مطلعة على هذا الملف، إن «الاجتماع كان فولكلورياً إلى حد ما لأن النقاط الأساسية التي تتعلق بإدارة الدين العام لم تُحسَم بعد وهي كانت محور نقاش منذ إنشاء الهيئة العامة لإدارة الدين العام». وبحسب المصادر، فإن احتساب العناصر والبنود التي يتألف منها الدين العام هي المشكلة الأساسية بين وزارة المال ومصرف لبنان. فالمعروف أن سندات الخزينة بالعملة الأجنبية

لبنان لتنفيذها». وأوضح أن الهدف هو «إطالة متوسط استحقاقات ديوننا، ما يرتب انعكاسات مباشرة على الوضعين المالي والاقتصادي، وخفض نسبة الدين وتحديث حصة العملات الأجنبية والمحلية منه». وفي هذا السياق «وضعنا كل المعطيات لاستحقاقاتنا الثابتة المرتبطة بالديون والاستحقاقات الواجبة علينا بالعملات المحلية والأجنبية، وموضوع العجز ونسبته، في مسار تحليلي أوصلتنا إلى ما يجب أن نقوم به لجهة كيفية إدارة هذا الدين».

## مكونات الدين العام

في الواقع، إن إقرار الهيئة العامة لإدارة

يصل الدين العام إلى 65 مليار دولار وفق الأرقام الرسمية التي لا تحتسب ديون مصرف لبنان السوقية من ضمن هذا الدين. إدارة هذه الكتلة النقدية الكبيرة بأحجامها وفئاتها وأجال استحقاقها تتطلب إدارة خاصة، إلا أن هذه الخصوصية تصبح ذات أهمية قصوى في لبنان حيث لا أحد يعرف من يدير دفعة الدين

## محمد وهبة

على مدى أكثر من 15 عاماً، لم تكن هناك إدارة للدين العام. إدارة هذا الملف كانت تتم بصورة عشوائية ووفقاً لأهواء وزراء المال المتعاقبين وعلاقتهم بحاكمية مصرف لبنان وعلاقة هذه الأخيرة بمصالح السوق. يخطئون مرة ويصيبون مرة، ويغضون الطرف مرّات الأمر كان مزاجياً إلى درجة الفساد المتعمد والهدر المقصود تحت شعار مصالح الدولة التي ترسم في كواليس قصور الزعامات السياسية والمناطقية. موازين القوى لم تكن يوماً لمصلحة أكثرية المالكين، بل لمصلحة التكتلات الكبيرة من مصارف وتجار وصناعيين ومضاربين عقاريين... بهذه العقلية كان يدار الدين العام، فيجري إصدار سندات خزينة بالليرة وبالدولار وتُحدّد فوائدها تبعاً لتفاهات مراكز القوى. لاحقاً، أصبح الدين العام «ديون» عامة لا معايير موحدة لاحتسابها، ولا تنسيق على إدارتها، ومن دون أفق واضح لما ستكون عليه في الأيام المقبلة. هل يصبح الوضع أفضل مع «الهيئة العامة لإدارة الدين العام»؟ ما هي الاقتراحات

التي سترفعها هذه الهيئة إلى مجلس الوزراء؟

## اجتماع المدينيين

قبل يومين، عقدت الهيئة العامة لإدارة الدين العام اجتماعاً في وزارة المال برئاسة وزير المال علي حسن خليل، وبحضور عضو الهيئة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. بعد اللقاء، خرج الرجلان ليعقدا مؤتمراً صحافياً. سلامة صرّح أولاً، فلمّح إلى أن الاجتماع تنسيقي «لنتحدث في أمور الدين العام في لبنان الذي تتولى وزارة المال متابعته وتنفيذه». أما الأهداف «فهي ألا تخلق الحاجات التي ستمول من الدين العام ضغطاً على الإمكانيات التسليفية للقطاع الخاص، وألا تخلق ضغطاً على الفائدة التي يستدين لبنان بها، على اعتبار أن لارتفاع الفائدة آثاراً سلبية ليست اقتصادية فحسب، بل اجتماعية أيضاً». أما خليل، فصرّح بأنه جرى وضع «الخطوط العامة لاستراتيجية الدين العام والتي ستكون مدار نقاش في الأيام المقبلة في مجلس الوزراء لإقرارها، وعلى أساسها تقوم وزارة المال بخطوات بالتعاون مع مصرف

بلغت قيمة المحفظة في نهاية آذار 2014 نحو 32 ألف مليار ليرة (مروان طحطح)

